

Distr.
GENERAL

S/1998/1064
11 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لمواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي على عملها. وفي ذلك القرار طلب إلي المجلس أن أقدم تقريراً عن تنفيذ القرار كل ثلاثة أشهر بداية من تاريخ اتخاذه، حتى انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢ - ويغطي هذا التقرير أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والتطورات التي جرت في منطقة البعثة منذ آخر تقرير قدمته في هذا الشأن في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/796). وهو يتضمن أيضاً توصياتي بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في هايتي بعد انتهاء الولاية الحالية. وتستند تلك التوصيات إلى المشاورات المتواصلة التي يجريها ممثلي في هايتي ورئيس البعثة، السيد جوليان هارستون، مع كل من السلطات الهايتية وفريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي"، وهم الأرجنتين، وشيلي، وفرنسا، وفنزويلا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً - الحالة السياسية

٣ - مثلما سبق أن أعلمت مجلس الأمن في تقريرتي المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، لا يزال تعزيز الديمقراطية والحكم الجيد في هايتي يصطدم بعدم وجود رئيس للوزراء منذ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد أثرت هذه الأزمة المؤسسية المتواصلة أيضاً على ثقة الجمهور في قدرة السلطات ورغبتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي يواجهها ذلك البلد.

٤ - وأجرت المحكمة العليا للحسابات والخلافات الإدارية استعراضاً طال انتظاره للإدارة التي قام بها وزير التعليم، السيد جاك إدوارد ألكسيس الذي رشح لمنصب رئيس الوزراء في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ (انظر الفقرة ٤ من الوثيقة S/1998/796). وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعلنت المحكمة عن إبراء ذمة السيد

ألكسيس فيما يتعلق بإدارته لكلية العلوم الزراعية في جامعة هايتي. وبعد ذلك بشهرين، (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، أكملت المحكمة استعراضها للأنشطة التي قام بها المرشح عندما كان وزيرا للتعليم، وقدمت نتائج استعراضها إلى البرلمان. ودعا الرئيس برينيه ريفال إلى عقد دورة استثنائية للبرلمان في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لمناقشة ترشيح السيد ألكسيس والتصديق على الاتفاق الذي أبرمته هايتي مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٥ - وأجرى الرئيس بريفال مؤخرا عدة مناقشات مع ممثلين عن المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين بغية الوصول إلى اتفاق على إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد، وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية. ورغم التفاؤل في البداية، لم يتحقق سوى تقدم محدود في التوصل إلى توافق الآراء على هذه المسائل الهامة بالنسبة لهايتي وإلى حد الآن، لا تزال هناك عناصر تنتمي إلى حزب "لافانمي لافالاس" ومجموعة مناهضي الليبرالية الجديدة تعترض على إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد، بحجة أن دستور عام ١٩٨٧ ينص على إنشاء مجلس انتخابي دائم.

٦ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أصاب هايتي إعصار "جورج" لا سيما مناطق وسط البلد. وأفادت وحدة الحماية المدنية في وزارة الداخلية التي كانت تنسق جهود الإغاثة أن الإعصار تسبب في مقتل ٢٢٩ شخصا على الأقل، وفقدان حوالي ٨٠٠ ٣٤٣ شخص مأواهم وفقدان حوالي ٨٦ ٠٠٠ من المواشي. وكانت أفقر فئات السكان هي التي تضررت أكثر من غيرها. وسخرت وكالات الأمم المتحدة في هايتي مواردها المخصصة للطوارئ لمساعدة الضحايا. وتصرفت الشرطة الوطنية الهايتية خلال الأزمة بكفاءة مهنية تدعو إلى الإعجاب. وأسهم أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أيضا في جهود الإغاثة.

٧ - واشتركت مجموعة كبيرة من الزعماء السياسيين الهايتيين وممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الرابع الذي نظم برعاية أكاديمية السلام الدولية بمقربة من بورت - أو - برنس من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وكان ذلك أول اجتماع يعقد في هايتي منذ بداية تلك المبادرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وشددت المناقشة على الاقتصاد والعدالة والوفاء الوطني، واتضح فيها رغبة المشتركين، على تنوع آرائهم السياسية، في بناء الثقة والتوصل إلى توافق الآراء. بيد أن جلسات العمل لم يحضرها لا ممثلو السلطة التنفيذية ولا ممثلو حزب لافانمي - لافالاس.

ثالثا - نشر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

في هايتي وعملياتها

٨ - من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قرر عند إنشائه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أن يصل قوام البعثة إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فردا يتم نشرها ومعها الأفراد اللازمون للدعم، لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي، عن طريق

دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي على عملها. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كان عنصر الشرطة المدنية في البعثة يضم ١٤٥ فردا من ١١ بلدا (انظر المرفق الأول).

٩ - ولا يزال عنصر الشرطة الفني منتشرا في بورت - أو - برنس وفي جميع المحافظات التسع، كما أن وحدة الشرطة الخاصة لا تزال ترابط في العاصمة. وواصلت البعثة إيلاء اهتمام خاص إلى تدريب الأفراد على المستوى الإشرافي، وإرشاد أفراد الشرطة في القيام بواجباتهم المهنية، ورصد أداء الشرطة الوطنية الهايتية. وعين اثنان من أفراد الشرطة المدنية للعمل في مكتب المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية بغية تحسين الإدارة والفعالية. وشددت البعثة أيضا على تحسين قدرة القوة في الإشراف على النظام العام، وتجهيز البيانات، والعلاقات العامة، ومسك السجلات. وقد اكتمل مؤخرا بمساعدة أفراد الشرطة المدنية توزيع سجلات الشرطة على مراكز الشرطة في المحافظات، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - وتدريب البعثة أسبوعيا ٤٠٠ من أفراد الشرطة في المتوسط. وللزيادة من إقبال أفراد الشرطة على دورات التدريب، أوصت البعثة مؤخرا بأن يصدر المدير العام تعميما يذكر فيه أفراد الشرطة بأهمية اشتراكهم بنشاط. ونتيجة لاجتماع عقد بين ممثلي البعثة ومديري أكاديمية الشرطة، يؤدي أفراد الشرطة المدنية التابعون للبعثة زيارة أسبوعية إلى الأكاديمية تعريزا لما سبق تقديمه من تدريب. وتحسنت كثيرا العلاقات مع الأكاديمية خلال الشهور الأخيرة وعين البعض من أفراد الشرطة المدنية الأقدمين للعمل هناك.

١١ - ولا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تفتقر إلى وسائل الاتصالات والنقل ولذلك فإن البعثة تقدم، كلما أمكن، الدعم السوقي إلى قيادة قوة الشرطة والسلطات القضائية لتمكينهم من زيارة وتفقد مراكز الشرطة الرئيسية والفرعية في المناطق النائية من المحافظات. وجدير بالذكر أن البعثة قدمت خلال حالة الطوارئ التي أحدثها الإعصار "جورج" مساعدة قيمة في مطار بورت - أو - برنس وفي غيره من الأماكن.

١٢ - وتواصل البعثة تنسيق أنشطتها عن كثب مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج الثنائية مثل برامج كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وهي تواصل أيضا التعاون عن كثب مع البعثة المدنية الدولية في هايتي التي ترصد احترام قوة الشرطة لحقوق الإنسان.

رابعا - الشرطة الوطنية الهايتية

١٣ - حققت الشرطة الوطنية الهايتية، مثلما سبق الإبلاغ عنه، تقدما كبيرا، وهو رأي يشاطره مراقبون مستقلون آخرون. وقد عززت قوة الشرطة الجديدة تنظيمها وعملاتها؛ وأدخلت بعض التحسينات فيما يتعلق باحترام الحقوق القانونية للمحتجزين في مراكز الشرطة؛ وقيادتها ملتزمة بتطوير القوة وتعزيزها. وبدعم من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بذلت أيضا جهود على مستوى مكتب المدير العام لاستكمال خطة تطوير الشرطة للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٣. وقد أعيد فيها النظر في الأهداف الطويلة الأجل المتصلة بالانتداب والتدريب والإدارة. وأدخلت أيضا تحسينات على العمليات السوقية لقوة

الشرطة التي نجحت في تخطيط وتنفيذ عدد من مشاريع الهياكل الأساسية. وبالتعاون مع مشروع الشرطة الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت شعبة السوقيات لقوة الشرطة بترميم وبناء ثمانية مراكز للشرطة في عام ١٩٩٨. ويجري تجهيزها بمساعدة من البرنامج الإنمائي وبعثة الشرطة المدنية. وأدارت البعثة نفسها ترميم أربعة مراكز للشرطة عن طريق متعاقدين في المحافظة الجنوبية ومحافظة أرتبونيت. وطورت الشرطة الوطنية الهايتية كثيرا قدرتها على إنجاز مشاريع الأعمال العامة، وأصبحت قدرتها في هذا المجال تضاهي قدرات شركات البناء في القطاع الخاص.

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تخرج ٧٥ مدرس شرطة من أكاديمية الشرطة بعد إكمال فترة تدريب دامت سنة بإشراف مدربين هايتيين ودوليين. ويتلقى حوالي ٣٦ من المنتدبين الجدد حاليا تدريباً يدوم ستة أسابيع كحراس للسجون، وسيعينون للعمل في السجون ومراكز الاعتقال في جميع أنحاء البلد. وأفاد المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية أن تنفيذ الخطط الرامية إلى إنشاء قوة شرطة ريفية تكمل الشرطة الوطنية توقف بسبب نقص الموارد المالية. ومع ذلك تواصل الشرطة الوطنية الهايتية التعاون عن كثب مع السلطات المحلية لتحسين الأمن في المناطق الريفية.

١٥ - ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك مشاكل تواجه القوة. فهي تفتقر إلى الموارد الكافية، وقدرتها على التحقيق ضعيفة. ولا يزال تغيب أفرادها عن عملهم يمثل مشكلة، لا سيما في مراكز الشرطة في الأرياف، إضافة إلى حدوث حالات من الإجرام والفساد والاتجار بالمخدرات في صفوف الشرطة.

١٦ - ومدير الشرطة القضائية الذي استقال في ١٣ آب/أغسطس، بدعوى وجود خلافات على السياسات (انظر الفقرة ٨ من الوثيقة S/1998/796)، موضوع دعوى قضائية بسبب القذف، وقد اتخذت ضده إجراءات تأديبية. ولم يعين خلفه بعد.

١٧ - وأصدر فريق من الخبراء الاستشاريين الدوليين أجرى تقييماً رسمياً لمشروع المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشرطة الوطنية الهايتية (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/1998/796)، تقريره النهائي في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وشدد التقرير على أن تدريب الشرطة الوطنية الهايتية يجري بفعالية وأوصى بأمور منها الإبقاء، مدة سنة أخرى على الأقل، على الشرطة المدنية التي تقوم بدور أساسي.

خامساً - نظام العدالة

١٨ - في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، صدر في الجريدة الرسمية لومونيتير (Le Moniteur) القانون المتعلق بالإصلاح القضائي الذي اعتمد في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ومنذ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، عندما قدمت اللجنة التحضيرية للإصلاح القانوني والقضائي خططها الاستراتيجية للإصلاح في الأجلين القصير والطويل، لم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة لتنفيذ الخطة.

١٩ - ولم يحدد موعد للمحاكمة الهامة للمتهمين في مجزرة رابوتو التي حدثت عام ١٩٩٤، واصطدم التحضير للمحاكمة بمشاكل تتعلق ببعض الموظفين القضائيين. وعين قاض جديد ومدع عام جديد للقضية. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزير العدل بالسلطات القضائية في غونايف، وأعرب عن تأييده لها وعزمه على المضي قدما بالمحاكمة.

٢٠ - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨، اشتركت وزارة العدل في احتفالات رسمية سلمت خلالها منازل جديدة لضحايا انقلاب عام ١٩٩١. وتواصل المنظمة غير الحكومية "مؤسسة ٢٠ أيلول/سبتمبر" احتجاجها السلمي الأسبوعي الذي يتواصل منذ سنة كاملة في ساحة الشهداء في بورت - أو - برنس مطالبة بإقامة العدل وجبر الضرر الذي لحق بضحايا الانقلاب.

٢١ - واعتقل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في بور - دي - بي قاض سابق، هو السيد لوكنر بيير، المتهم بقتل صحفي في عام ١٩٨٢، بأمر إحضار أصدره المدعي العام في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. وأثار الاعتقال عدة احتجاجات ومظاهرات في بور - دي - بي.

٢٢ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ بدأ خبير دولي مختص في الإدارة والمالية، انتدبته البعثة المدنية الدولية في هايتي، عمله في مكتب أمين المظالم لمدة أربعة أشهر للمساعدة على تحسين الإدارة والبحث عن مصادر تمويل مستقلة. ولا يزال مكتب أمين المظالم، للأسف، يواجه صعوبات مالية تعوق قدرته على الوفاء بولايته.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٢٣ - أحرز تقدم كبير في مكافحة التضخم، الذي خُفّض إلى حوالي ٨ في المائة في الربع الأخير من عام ١٩٩٨، وكان يبلغ ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وازداد الاحتياطي وتحسن استقرار الغورد بفضل حسن الإدارة. وحدث بعض التقدم في إصلاح الإدارة العامة، وازدادت الصادرات. بيد أن الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن المأزق السياسي المتواصل منذ ١٧ شهرا لا تزال واضحة جدا. ويتضح من دليل التنمية البشرية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ استمرار انخفاض مرتبة هايتي في هذا الدليل بين بلدان العالم، إذ انخفضت من مرتبة ١٤٨ في عام ١٩٩٥ إلى ١٥٩ في عام ١٩٩٨. ولا تزال آثار الأزمة السياسية واضحة في ضعف الإدارة العامة، وتوقف عملية اللامركزية، وبطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية. وأفاد صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع إلى ٤,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، انخفض إلى ١,١ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، لأسباب منها انخفاض مستوى الاستثمارات في القطاع الخاص، بعد أن سجل الاستثمار مستويات عالية إثر العودة إلى الحكم الدستوري. بيد أن الناتج المحلي الإجمالي شهد مؤخرا زيادة طفيفة قضت عليها مع الأسف آثار الإعصار "جورج". ويعود الانخفاض في الاستثمار العام مباشرة إلى انخفاض المعونة الأجنبية، التي تمول حوالي ٨٠ في المائة من الاستثمارات العامة في هايتي. ويتوقع أن يتواصل انخفاض المدفوعات في عام

١٩٩٨ نتيجة للمأزق السياسي ولعدم موافقة البرلمان على اتفاقات اقتراض جديدة منذ استقالة رئيس الوزراء في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٤ - وبعد حدوث الإعصار "جورج"، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، مساعدة غوثية إلى الضحايا في شكل أغذية ومساعدة طبية، وساعدت السلطات على تنسيق جهود الإغاثة. وتولت منظمة الأغذية والزراعة، إضافة إلى ما تقوم به من تقييم متواصل للاحتياجات في جميع أنحاء البلد في مجال الأمن الغذائي، وضع برنامج للتأهيل الزراعي في أكثر المناطق تضررا بالإعصار. وقدم هذا البرنامج إلى منظومة الأمم المتحدة وإلى مجتمع المانحين كجزء من جهود التأهيل العامة. وواصلت وكالات الأمم المتحدة تكثيف المساعدة التي تقدمها إلى أفقر فئات سكان هايتي وأقلها مناعة، والمساعدة على بناء المؤسسات الوطنية لكفالة تولى سكان هايتي مواصلة البرامج الإنمائية بأنفسهم في الأجل الطويل.

٢٥ - وبدأت منظومة الأمم المتحدة أنشطة فنية أخرى مثل حلقة العمل الوطنية المقرر عقدها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بإشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمناقشة إنشاء مركز وطني للسلام والحوار؛ والحملة الوطنية للتطعيم بإشراف منظمة الصحة العالمية واليونسكو والمانحين المعنيين لفائدة الأطفال حتى سن ٥ سنوات وللنساء في سن الإنجاب؛ والدعم المتواصل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف إلى عملية اللامركزية، بغية تحسين تخطيط وإنجاز الخدمات الاجتماعية؛ والأعمال التحضيرية التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة للسكان للقيام بتعداد للسكان بحلول عام ٢٠٠١. وكان من المتوقع أن يبدأ برنامج الأغذية العالمي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ برنامجا لمساعدة ٤٠ ٠٠٠ طفل. وقد تأخر تنفيذ البرنامج بسبب بطء السلطات في إصدار وثيقة الموافقة اللازمة، ومن المؤمل أن يبدأ البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتواصل عقد حلقات العمل التنسيقية بين الوكالات لوضع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هايتي في إطار برنامج الإصلاح الأعم الذي وضعه الأمين العام. وهايتي مثال جيد على فعالية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والوفورات الاقتصادية الناتجة عن ذلك.

سابعاً - الآثار المالية

٢٦ - تقدر تكلفة تمديد نشاط بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي سنة أخرى، بقوامها الحالي البالغ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، و٧٤ من الموظفين الدوليين، و ١٣٣ من الموظفين المعيّنين محلياً، و ١٧ من متطوعي الأمم المتحدة، بحوالي ٢٣,٦ مليون دولار. ويتضمن هذا المبلغ خدمات طائرات الهليكوبتر المقدمة في شكل تبرع عيني، وقيمته ٢,٨ مليون دولار.

٢٧ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، حسبما يوصى به في الفقرة ٢٢ أدناه، فإنني سأسعى إلى الحصول من الجمعية العامة على الموارد الإضافية اللازمة لذلك. وللعلم، ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير تفاصيل تقديرات الاحتياجات المالية حسب وجوه الإنفاق الرئيسية.

ثامنا - ملاحظات

٢٨ - من المهم للغاية أن تتواصل بجد الجهود الرامية إلى إيجاد حل للمأزق السياسي الحالي في هايتي. ومثلما لاحظت في تقاريري السابقة، ومثلما سبق للمجلس أن أكد، ستكون لاستمرار ذلك المأزق نتائج وخيمة على مستقبل الديمقراطية في البلد وعلى تنمية الاقتصاد، وكذلك على المساعدة الدولية. ويمثل أداء المؤسسات كما ينبغي وفقا للدستور، وإجراء انتخابات ديمقراطية في موعدها شرطين أساسيين للاستقرار والتقدم. ولذلك فإنني أجدد ندائي إلى الزعماء السياسيين في هايتي ليعضوا، عن طريق التفاوض، حدا للضرورة بروح من التسامح وقبول الحلول الوسط.

٢٩ - وقد أحرزت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي بعد مرور قرابة عام على إنشائها من طرف مجلس الأمن، تقدما كبيرا في الوفاء بالولاية التي عهد بها إليها القرار ١١٤١ (١٩٩٧). وأصبحت للشرطة الوطنية الهايتية قدرة أكبر على فرض احترام القانون والنظام. وأصبح وجود أفرادها واضحا على جانبي الطرق وفي مختلف الأماكن. وأظهر استطلاع للآراء أجرته دائرة المعلومات التابعة للولايات المتحدة USIS أن ٧٠ في المائة من المستجوبين أعربوا عن ثقتهم في الشرطة الوطنية الهايتية كمؤسسة، وهو رقم يشير الإعجاب في بلد لم يتعود كثيرا على وجود الشرطة المدنية. وقد أحدث أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بحضورهم وبأنشطتهم اليومية، أثرا إيجابيا على سير أعمال الشرطة في هايتي.

٣٠ - بيد أنه لا توجد إلى حد الآن قوة شرطة هايتي على درجة كاملة من الفعالية. فالقوة الحالية لا تزال على غاية من الهشاشة وتفتقر إلى الخبرة، وإلى المهارات المهنية، وإلى الموارد والانسجام وغير ذلك مما تتصف به قوات الشرطة المستقرة. واستمرار اللجوء إلى القوة المفرطة من طرف بعض أفراد الشرطة دليل في معظم الحالات على قلة الخبرة والانضباط. وتواجه الشرطة الوطنية الهايتية أيضا تحديات أمنية هائلة ومتزايدة بسبب الاتجار بالمخدرات وأنشطة العصابات، وعليها أن تواصل معالجة الإجرام والفساد الذي يحدث أحيانا في صفوفها. ومثلما أكد مؤخرا فريق من الخبراء الاستشاريين الدوليين، فإن استثمار المجتمع الدولي في دعم الشرطة الوطنية، وهو استمرار ثبتت جدواه، سيتحول إلى فشل إذا لم يتواصل (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/1998/796، والفقرة ١٧ أعلاه).

٣١ - وما ينبغي لتدريب أفراد الشرطة أن يجري في فراغ قانوني، ولا تزال إقامة نظام قضائي فعال في هايتي تكتسي أهمية بالغة. واستمرار تأخير إجراء الإصلاحات القضائية يعرض للخطر التقدم الذي

أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية. وإصلاح النظام القضائي ضروري أيضا لتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتطبيق القانون والمحافظة على الأمن ووضع حد للإفلات من العقاب.

٣٢ - وللأسباب المضمنة أعلاه، فإن إنهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هذا الوقت الذي تمثل فيه أنشطتها جزءا بارزا من وجود الأمم المتحدة في هايتي، سيعرض للخطر الإنجازات الفعلية التي حققتها قوة الشرطة الوطنية وسيؤثر سلبا على الجهود التي يبذلها البلد لتعزيز مؤسساته. ولا يزال وجود شرطة قوية أساسا هاما جدا يقوم عليه بناء الديمقراطية. ولذلك فإنني أشاطر الآراء التي أعرب عنها الرئيس بريفال في رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/1003) التي طلب فيها أن تواصل الأمم المتحدة التعاون مع هايتي لتعزيز الشرطة الوطنية. وقد ناقش ممثلي في هايتي هذه المسألة مع كبار مديري الشرطة الوطنية الهايتية الذين يرون أيضا أن الحالة تتطلب استمرار الدعم الدولي، وأن استمرار بعثة الشرطة هو أحسن طريقة لتقديم تلك المساعدة الحيوية. ولذلك قد يود المجلس الإذن بتمديد ولاية البعثة ومفهوم عملياتها مدة سنة أخرى، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وإضافة إلى رصد الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية، ستمثل المهام الرئيسية للبعثة خلال الولاية الجديدة، إذا ما أذن لها المجلس بذلك، في تعزيز التدريب الذي بدأ يقدّم بالفعل إلى الكوادر الوسطى والعليا في القوة، وتعزيز إنشاء هيكل قيادة وإدارة مناسبين، وتعزيز أنشطة حفظ النظام في المجتمعات المحلية، التي شرع في القيام بها. ومن الضروري أيضا أن تكون لمديرية الشرطة المركزية، عندما تغادر البعثة البلد، القدرة العملية على إدارة المعونة التي تقدمها المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي أرجو أن يتواصل تقديمها. وسينسّق ممثلي جهود وكالات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق هذه القدرة، وسيتعاون عن كثب مع الدول الأعضاء في كفالة تكامل الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٣ - وإنني واثق من أن البعثة ستواصل، إذا ما أذن المجلس بتمديد ها، الوفاء بولايتها في المساعدة على تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع الاحترافي على عملها، بشكل مرضٍ. بيد أن ذلك يتطلب مواصلة الدعم الذي تقدمه الدول المساهمة بموارد بشرية ومادية، واستمرار تعاون سلطات هايتي وشعبها.

٣٤ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لممثلي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، السيد جوليان هارستون، ولمفوض الشرطة، الكولونيل كلود غرودي، وكذلك لموظفي البعثة الدوليين والمحليين، لما يبذلونه من تضامن وما يبذلونه من جهد دعما للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هايتي.

المرفق الأول

تكوين بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة
في هايتي، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	الشرطة المدنية
الأرجنتين	١٤٠	٦
بنن		٦
توغو		٦
تونس		٢
السنغال		٨
فرنسا		٣٦
كندا		٢٤
مالي		٢٠
النيجر		٥
الهند		٢
الولايات المتحدة الأمريكية		٣٠
المجموع الفرعي	١٤٠	١٤٥
المجموع	٢٨٥	

المرفق الثاني

تقديرات تكاليف تمديد بعثة الشرطة المدنية التابعة
للأمم المتحدة في هايتي مدة ١٢ شهرا

البند	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
تكاليف الأفراد العسكريين	--
تكاليف الأفراد المدنيين	٢٠ ٦٢٠
أماكن العمل/الإقامة	١ ٤٣٠
تصليح الهياكل الأساسية	--
عمليات النقل	٣ ٥٠٠
العمليات الجوية	٢ ٨٢٠
العمليات البحرية	٣٠
الاتصالات	٤١٠
المعدات الأخرى	١ ٠٠٠
اللوازم والخدمات	٢ ١٩٠
اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات	--
برامج الإعلام	٧٠
برامج التدريب	--
برامج إزالة الألغام	--
المساعدة على نزع السلاح والتسريح	--
الشحن الجوي والسطحي	٧٠
قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات، برينديزي	--
حساب دعم عمليات حفظ السلام	--
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٤٦٠
المجموع	٢٣ ٦٠٠

- - - - -